خلال جلسة مجلس النواب أمس :

الاستماع إلى تقرير بشأن مشروع التعديلات لبعض مواد قانون السلطة المحلية

صنعاء / سبأ :

استمع مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة الأخ حمير بن عبدالله بن حسين الأحمر، نائب رئيس المجلس إلى تقرير لجنة السلطة المحلية عن دراستها لمشروع قانون تعديل بعض مواد قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م وتعديلاته بشأن انتخاب محافظي المحافظات بالجمهورية والتي جاءت استجابة وتنفيذا للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية في مجال السلطة المحلية .

حيث اكدت اللجنة في تقريرها أن عملية انتخاب المحافظين من قبل المجالس المحلية المنتخبة من قبل الشعب يمثل خطوة متقدمة على صعيد الممارسة الديمقراطية القائمة على توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في ضوء القرار واختيار الحكام .

الموافقة على إدراج مشروع قانون الجرائم والعقوبات في جدول أعمال البرلمان للفترة الحالية

إقرار إعادة مناقشة الحكومة بشأن محطة المعالجة بالعاصمة ومنطقتي التلوث البيئي بأرحب وبني الحارث

وأشارت اللجنة إلى انه من خلال مراجعتها للنصوص التى تضمنتها التعديلات المقدمة من الحكومة ومدى الحاجة الى اعادة صياغة بعض منها حيث أدخلت اللجنة التعديلات المناسبة والكفيلة بجعل تلك النصوص والأحكام أكثر دقة ووضوحاً وتحقيقاً للأهداف المتوخاة من تعديل القانون وانتخاب المحافظين.

وبعد ان أجرت اللجنة دراسة معمقة ومسئولة ومناقشة مستفيضة لمجمل النصوص والأحكام التى تضمنها مشروع القانون في ضوء نصوص واحكام الدستور وقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م وتعديلاته أرجأ المجلس مناقشته الى جلسة اليوم الثلاثاء.

وفي سياق ممارسة المجلس لمهامه الرقابية وقف أمام تقرير لجنة المياه والبيئة بشأن نزولها الميداني الى محطة المعالجة بأمانة العاصمة ومنطقتي التلوث البيئي في مديريتي أرحب وبني الحارث وللأهمية البالغة والقصوى للجوانب البيئية والحد من مخاطرها وأثرها على الإنسان والبيئة والتربة الزراعية لما لذلك من أثر على الحوض المائي للعاصمة صنعاء وضواحيها .

وبعد أن اجرى الإخوة نواب الشعب نقاشاً مستفيضاً لهذا الموضوع أقروا الجلوس مع الجانب الحكومي ممثلا بوزير المالية وزير الزراعة والري ووزير التخطيط ووزير الصحة ووزير المياه والبيئة مع اللجنة البرلمانية المختصة وإعادة مناقشة التوصيات المتعلقة بضرورة اهتمام الحكومة بمشكلة مخرجات محطة معالجة مياه الصرف الصحي بأمانة العاصمة والتلوث البيئي بمديريتي أرحب وبني الحارث وإعطاؤهما الأولوية القصوى في وضع تنفيذ الحلول والمعالجات السريعة التي تضمن الوصول بالمياه المعالجة الى المستويات التصميمية الآمنة ووفقا للمتطلبات البيئية للمنطقة والحوض الجوفي وبما لا يشكل تهديدا وخطرا على الإنسان والبيئة.

وأكدت التوصيات على سرعة حيازة الأراضي وانجاز التصاميم وإنشاء محطة المعالجة الإضافية المقترحة وفقاً للمواصفات الفنية الملائمة تفاديا للنواقص والقصور المرافقة للمحطة الحالية بحيث لا يتجاوز الانتهاء من إنشائها عام 2010م كحد أقصى ، وكذا العمل على تفعيل دور السلطة المحلية بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص والمجتمع المحلي للتعريف بخطورة استخدام المياه غير المعالجة وآثارها وكذا قيام وسائل الإعلام وهيئة حماية البيئة ووزارتي الزراعة والصحة بدور ايجابي للحد من هذه المخاطر.

كما أكدت اللجنة في توصياتها المقدمة الى المجلس على ضرورة إنشاء الفرق الصحية لإجراء التفتيش والفحوصات الدورية في الأماكن الموبوءة واستمرار عمليات الرش والمكافحة وتوفير مياه الشرب الصالحة للسكان المتضررين بمديريتي أرحب وبني الحارث, ومنع استخدام المياه العادمة في غير الأغراض المحددة ومصادرة وإتلاف المزروعات والمحاصيل المروية بالمياه العادمة وغير الصالحة وكذا مصادرة الأدوات الزراعية والمعدات المستخدمة فيها بشكل مخالف .

وأشارت اللجنة في توصياتها الى ضرورة مسائلة ومحاسبة المتسببين بشأن عدم تنفيذ توصيات المجلس السابقة والتي كانت قد أكدت على ضرورة انشاء قناة تصريف بديلة بأنابيب بلاستيكية صحية لإيصال مخرجات المحطة الى الصحراء والتسريع بانجاز برنامج التطوير الشامل للمحطة الحالية، والعمل سريعا لردم المستنقعات والبحيرات الراكدة في منطقة التلوث وكذا منع استخدام مياه الآبار الجوفية التى ثبت تلوثها, وإنشاء شبكة مستقلة لمجاري السيول منفصلة عن الشبكة العامة للصرف الصحي وتفعيل قانون حماية البيئة ولائحته التنفيذية واتخاذ الاجراءات القانونية لمنع تصريف المخلفات الخطرة في شبكة الصرف الصحي بما في ذلك مخلفات الزيوت والمستشفيات والمصانع ومعامل التصوير والمطابع ومخلفات المسالخ والمدابغ وتنفيذ برنامج شامل للتوعية البيئية بمخاطر التلوث البيئي بمختلف أشكاله ومصادره ووسائل الوقاية منه .

الى ذلك وافق المجلس على إدراج مشروع قانون الجرائم والعقوبات المقدم من لجنة العدل والاوقاف في جدول أعماله لهذه الفترة ، كما استمع الى عدد من التساؤلات المقدمة من الإخوة أعضاء المجلس الموجهة للجانب الحكومي .

وكان مجلس النواب قد استعرض في هذه الجلسة التي حضرها المهندس عبدالرحمن فضل الارياني ، وزير المياه والبيئة والدكتور ماجد يحيى الجنيد وكيل وزارة الصحة العامة والسكان وعدد من المختصين في الجهات ذات العلاقة ، محضر جلسته السابقة ووافق عليه ، وسيواصل المجلس جلساته اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

سأواصل الضحك

فيصل الصوفي

أتفهم مقولة إن فلاناً يضحك حتى البكاء" .. فقد وقفت على حالات لأشخاص ضحكوا أمامي طويلا واعقبوا ذلك بالبكاء .. وأيضا هناك حالات رأيت أصحابها يبكون، وفجأة يضحكون، ولعل ذلك من قبيل التنفيس والفرج بعد الشدة.

بالنسبة لي لاأتذكر اني بكيت قبل الضحك أوبعده أو أثناءه فالضحك عندي مسرة على طول الحياة وعرضها، وباعثه شيء لاإرادي يثيره العالم من حولي بطرائفه وأخطائه وكلامه العجيب وعندما يسردون أخبارهم المدرة للضحك، عندما اجتمع مع أبي في المناسبات لاأتوقف عن الضحك. لأن كل عبارة يتلفظ بها وكل تعليق أو حكاية ترد على لسانه تبعث الضحك من أعماقي.. وعندما لايراني أتوقف عن الضحك يتوقف هو عن الكلام، ويبدأ في ترديد أوراد الاستغفار، ويقول لي إن الذي يضحك الناس يذهب إلى جهنم حسب ما قرأه في الأثر، ويقول أيضا إنه قرأ في الكتب إن كثرة الضحك تميت القلب! رغم أن الضحك لاعلاقة له بهذه المضغة أصلا.

أكثر الناس الذين تستثير حكاياتهم وعباراتهم الضحك لدي هو أقدم وأنبل وأظرف أصدقائي، أعني زميلي يحي نوري، ولكنه لايتردد عن السير قدما في هذا الطريق كما يفعل أبي أطال الله في عمره، والذي يذكرني إن كثرة الضحك يميت القلب، وأن كثرة الضحك من خصال الكفار الذين جعلهم الله يضحكون كثيراً لكي يبكون كثيراً في النهاية! الشيء الذي يجعلني أشاركه في القلق الآن أني اطلعت على حقيقة فيها جانب تاريخي وآخر علمي تؤيد مقولة عربية قديمة عن "الضحك حتى الموت.." .. ولكم الخيار في البحث عن تطبيقات عملية للتأكد!.

الواقع التاريخي عن المقولة المشؤومة يرد في أسلوب سيمون مونتفورت وهو قائد انجليزي في القرن الثالث عشر كان يعدم الأسرى عن طريق ريشة يدغدغ بها أقدامهم ويدعهم يضحكون حتى الموت.. الآن العلم يقول دفع المرء لكي يضحك لوقت طويل ومتواصل قد يفجر دماغه أو يوقف نبضات قلبه ويموت.. بالنسبة لي

مجلس الشورى يواصل مناقشاته لموضوع التنمية والتخفيف من الفقر

صنعاء/سبأ:

عقد مجلس الشورى امس برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني ، رئيس المجلس الجلسة الثانية من اجتماعه الثامن والمكرس للوقوف أمام موضوع التنمية والتخفيف من الفقر ، والتي خصصها للاستماع إلى ممثلي الجهات الحكومية المعنية بهذا الموضوع.

وفي الجلسة تحدث أمام مجلس الشورى الأخ أحمد السماوي ، محافظ البنك المركزي اليمني معقباً على ما ورد في تقرير المجلس حول موضوعي أذون الخزانة وسوق الأوراق المالية ، حيث اوضح أن الهدف الرئيسي للبنك المركزي اليمني يتمثل في تحقيق الاستقرار النقدي وتوفير السيولة بالطرق المناسبة، مشيرا إلى أهمية برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي وأثره في التوجيه نحو الاستفادة من أذون الخزانة.

وقال:" إن أذون الخزانة تشكل أداة مهمة من أدوات السياسة النقدية بالنظر إلى ما تسهم به من امتصاص للسيولة النقدية من السوق وتحقيق الاستقرار النقدي في البلد ، في ضوء نمو حجم المخزون النقدي لدى البنوك والذي بلغ تريليون وخمسين مليار ريال" ، مضيفا: " إن أذون الخزانة تمثل أيضا أداةً من أدوات السياسة المالية لدورها في تغطية عجز الموازنة بطريقة غير تضخمية"، مشيراً إلى أن العجز يعود إلى محدودية صادرات البلاد ، مقابل ارتفاع حجم الواردات ، إذ أن البلاد تستورد حوالي 95 بالمائة من احتياجاتها.

وبشأن سوق الأوراق المالية أوضح محافظ البنك المركزي اليمني أن التفكير بإنشاء السوق قد بدأ منذ فترة وأن بعثات عربية ودولية زارت اليمن وأجرت دراسات بهذا الشأن كان آخرها البعثة التي زارت البلاد عام 1998 ، وأشار إلى أن الاهتمام بسوق الأوراق المالية زاد في الآونة الأخيرة وتشكلت لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية تضم ممثلين عن مختلف الجهات ذات العلاقة ، وذلك بهدف دراسة ومراجعة وتعديل القوانين المالية حتى تتكيف تلك القوانين مع ما تتطلبه سوق الأوراق المالية ، موضحا أن اللجنة سترسل بعثة نهاية شهر إبريل الجاري إلى الولايات المتحدة الأمريكية في مهمة تستهدف جذب متطوعين لكي يقدموا خدماتهم للسوق المالية عند إنشائها.

وتحدث أمام المجلس الدكتور علي البحر، رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان حيث قدم رؤية اقتصادية بشأن ما يتعين عمله للتخفيف من الفقر ، مؤكدا على الدور المحوري للبنوك في تحقيق هذه الغاية ، موضحا أن النمو الاقتصادي يقاس بمقدار ما يساهم الاقتصاد في إدخال قوى عاملة جديدة إلى سوق العمل ، مستعرضا عملية حسابية برهن من خلالها أن اليمن بحاجة إلى 40 مليون دولار شهريا لإضافة ما بين 16 ـ 20 ألف إلى سوق العمل.

كما تحدث الدكتور أمين محيي الدين ، أمام المجلس رئيس الجهاز المركزي للإحصاء ، حيث استعرض المنهجية المتبعة في قياس ظاهرتي الفقر والبطالة في اليمن ، مبينا إن الجهاز يعتمد منهجاً عالمياً لقياس هذه الظواهر، مشيرا الى انه لا رابط حتمياً بين الظاهرتين وإن كانت معالجة إحداهما قد تؤثر إيجابياً على الظاهرة الأخرى ، وقال:" إن رقم البطالة المعتمد بلغت نسبته العام الماضي 2007 م 1ر16 بالمائة ، فيما بلغت نسبة فقراء الغذاء 3ر13 بالمائة من السكان وفقاً لنتائج مسح ميزانية الأسرة " ، مشيرا إلى وجود تحسن فيما يتعلق بنسبة فقر الغذاء وفقاً لتلك النتائج والتي أعلن عنها العام الماضي 2007.

من جانبه أوضح عبد الوهاب شمهان ، مدير المكتب الفني بوزارة السياحة ، أن الوزارة تتجه نحو تحقيق أهدافها في زيادة فرص العمل ، وتسعى في سبيل ذلك إلى رفع الطاقة الاستيعابية للمنشآت الفندقية ، وزيادة نسبة نمو عدد الواصلين لتصل إلى 12 بالمائة ، بحيث يزيد عدد الواصلين إلى أكثر من 500 ألف سائح ، مشيرا إلى أن العائدات السياحية بلغت العام الماضي 425 مليون دولار ارتفاعاً من 231 مليون دولار عام 2005.

الى ذلك أكد عبد الهادي الخضر، وكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع التخطيط والمشروعات أهمية توفير الدعم اللازم للقيام بدراسة مخزون البلاد من الثروة السمكية ، موضحا أن أقدم دراسة جزئية نفذت لهذا الغرض تعود إلى منتصف الثمانينات ، وقال:" إن البلاد بحاجة إلى توظيف استثمارات في إنشاء موانئ لإنزال الأسماك وتعليبها وإعادة تصديرها ، مشيرا إلى أن إجمالي صادرات اليمن من الأسماك يزيد عن 81 ألف طن سنوياً ، فيما يصل إجمالي الإنتاج الكلي من الأسماك إلى أكثر من 179 ألف طن سنوياً ، مؤكدا إنه سيتم توزيع 500 قارب صيد للصيادين خلال العام الجاري بنصف القيمة.

اما الدكتور علي محمد أحمد ، وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لقطاع العمل ، فأوضح أن الوزارة وضعت برنامجاً من ثلاث مراحل لتشغيل القوى العاملة، مشدداً على أهمية وجود جهاز واحد يتولى تشغيل القوى العاملة في كل القطاعات الاقتصادية والخدمية والإنتاجية العامة والخاصة والمختلطة ، مشيراً إلى أن 180 ألفاً هو عدد الداخلين إلى سوق العمل سنوياً.

كما تحدث أمام المجلس أسامة الشامي ، ممثل الصندوق الاجتماعي للتنمية حيث استعرض دور الصندوق في التنمية والتخفيف من الفقر منذ إنشائه عام 1997 ، موضحا إن الصندوق استهدف تنمية المجتمع وتسهيل وصول الخدمات إليه وبناء القدرات الميسرة من الشركاء بالإضافة إلى برنامج التنمية الاقتصادية ، مشيرا إلى ان إجمالي المشاريع التي نفذها الصندوق حتى العام 2007 وصلت إلى 6896 مشروعاً بتكلفة 591 مليون دولار استفاد منها 12 مليون شخص نصفهم من النساء ، وتم توفير 23 مليون يوم عمل و18 ألف فرصة عمل ثابتة.

جلسة مجلس الشورى التي عقدها امس حضرها الدكتور محمد الحاوري ، وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي وعبد الله هادي بهيان ، وكيل وزارة الشباب والرياضة وعبد الله عبد الولي نعمان ، وكيل وزارة الصناعة والتجارة المساعد وعدد من المسئولين في الجهات ذات العلاقة ، وتم خلالها استعراض محضر جلسة المجلس السابقة وإقراره ، وسيواصل المجلس مناقشاته لهذا الموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

الأرحبي يؤكد دعم الحكومة والمانحين لاستكمال البنية التشريعية والمؤسسية لنظام المناقصات

صنعاء / سبأ:

أكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم اسماعيل الارحبي استعداد الحكومة والمانحين لتوفير الموارد المالية اللازمة لاستكمال البنية التشريعية والمؤسسية لنظام المناقصات.

واوضح الارحبي في اختتام ورشة العمل التدريبية الأولى حول تحقيق الشفافية في المشتريات العامة ان قانون المناقصات الجديد مبنى على افضل الممارسات..لافتا الى اهمية انجاز اللائحة باعتبارها مكملة للقانون .

واشاد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية بالجهود التي تبذلها اللجنة العليا للمناقصات في تطوير التشريعات وايجاد البنية المؤسسية.. مشيرا الى ان بناء القدرات على مستوى الوزارات والمستوى المحلي واستكمال النظام سيكون مساهمة كبيرة في تحسين سير المناقصات.

من جانبه أكد رئيس اللجنة العليا للمناقصات المهندس محمد احمد الجنيد ان الورشة تأتي في اطار توجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية لتنفيذ الاجندة الوطنية للاصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية ومن ضمنها اصلاح نظام المناقصات .

واضاف رئيس اللجنة العليا للمناقصات ان هذه الورشة تعد لبنة اولى في طريق عقد عدد من الورش المماثلة في هذا المجال .

واشار الجنيد الى ان البرنامج التنفيذي الذي تم التوقيع عليه بين اللجنة العليا للمناقصات والجهات المشاركة في الورشة سيتم رفعه الى مجلس الوزراء لاقراره متضمنا التوصيات والبرنامج الزمني للتنفيذ لتكون ملزمة للتنفيذ على المستويين المركزي والمحلي.. مشددا على اهمية الالتزام بتنفيذ خطة العمل المستقبلية والبرنامج الزمني الذي تم الاتفاق عليه في الورشة التي نظمتها اللجنة العليا للمناقصات بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على مدى ثلاثة ايام.

هذا وقد وقع المشاركون في الورشة البالغ عددهم 15 شاركا يمثلون اللجنة العليا للمناقصات ووزارات المياه والبيئة والاشغال العامة والطرق والتربية والتعليم والكهرباء والصحة والتعليم الفني والتدريب المهني والاتصالات وتقنية المعلومات والادارة المحلية بالاضافة الى امانة العاصمة ومحافظة عدن- على البرنامج التنفيذي لقانون المناقصات والمزايدات رقم (23) لسنة 2007م.

يهدف البرنامج الى ايجاد اليه عمل مشتركة بين اللجنة العليا للمناقصات ولجان المناقصات المختصة في هذه الجهات فيما يتعلق بتنفيذ احكام قانون المناقصات والمزايدات رقم 23 لسنة 2007م وذلك من خلال جدول مسؤوليات والاتفاق على خطة عمل للجنة العليا للمناقصات ولجان المناقصات في الجهات المشاركة .

لدى انعقاد الاجتماع السنوي لجمعية الصناعيين اليمنيين

المتوكل يحث على توسيع قاعدة الجمعية وإنشاء مجلس أعلى للصناعات

صنعاء / سبأ:

عقدت الجمعية العمومية لجمعية الصناعيين اليمنيين أمس بصنعاء اجتماعها السنوي بحضور وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل.

وفي الاجتماع أكد الوزير المتوكل ضرورة الخروج برؤى واضحة ومحددة للنهوض بالقطاع الصناعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي .

وأشار الى اهمية تنسيق الجهود وتكاملها بين الحكومة والقطاع الخاص لحل اية اشكالات تعترض النهوض بالقطاع الصناعي والارتقاء بدوره التنموي.

وتطرق وزير الصناعة والتجارة لفكرة تدارس مقترح انشاء مجلس اعلى للصناعات يشترك فيه ممثلون عن الجهات ذات العلاقة في الحكومة والمصنعين.. لافتا الى ان هذا المجلس سيتولى رسم السياسات و تعبئة الجهود لإحداث النهضة الصناعية المرجوة، بما من شانه رفع معدلات التشغيل للطاقات القائمة ومستويات الإنتاجية فيها وزيادة معدلات الاستثمارات الجديدة بغرض خلق المزيد من فرص العمل في فروع النشاط الصناعي والعمل على زيادة التنوع الإنتاجي.

وقال" من خلال هذا المجلس سيتم العمل على حل اية اشكالات تعترض القطاع الصناعي، بما يخلق قاعدة صناعية وطنية فاعلة".

واستعرض الوزير المتوكل جهود الحكومة في تشجيع القطاع الصناعي..وقال" نحن نعمل على اعداد قانون الصناعة واستراتيجية التنمية الصناعية، اضافة الى قانون حماية الانتاج الوطني، ونأمل من جمعية الصناعيين والقطاع الخاص اثراء هذه القوانين والرؤى بما يدفع بعجلة التنمية الصناعية".

وأكد وزير الصناعة والتجارة على ضرورة توسيع قاعدة جمعية الصناعيين اليمنيين، وحث قيادتها على تكثيف الجهود لترجمة الاهتمام المشترك بالقطاع الصناعي الى واقع ملموس.

ولفت الدكتور المتوكل إلى المناطق الصناعية التي تعمل الحكومة على إقامتها، والدور الذي يمكن أن تلعبه في التخفيف من المشاكل والصعوبات التي تواجه الصناعات الوطنية، باعتبارها مدخلا اساسيا للدفع بالقطاع الصناعي.. مشيراً إلى أهمية تعزيز الاستثمارات الصناعية في هذه المناطق لما توفره من خدمات متميزة للمستثمرين.

من جانبه استعرض رئيس مجلس ادارة جمعية الصناعيين اليمنيين عبد الواسع هائل سعيد جدول اعمال اجتماع الجمعية العمومية .. مشيرا الى الدور الذي تضطلع به الجمعية في خدمة القطاع الصناعي وتقوية قدراته التنافسية.

وكان الاجتماع قد اطلع على التقرير المقدم من رئيس مجلس ادارة الجمعية حول انشطتها واعمالها خلال العام الماضي 2007م، وتقرير لجنة الرقابة والتفتيش، اضافة الى تقرير المحاسب القانوني عن الميزانية العمومية وحسابات الجمعية للعام الماضي.

كما ناقش خطة الجمعية وانشطتها للعام الجاري، والفعاليات المقترحة.